ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

النزاع الليبـــي بين الانقسامات الداخلية والتنافس الإقليمي والدولي ـ قـــراءة تحليلية

أ. شعبان الطاهــر أحمد خرتوتو
طالب بمرحلة الدكتـــوراه ، قسم الدراسات الدبلوماسية ،
مدرسة الدّراسات الاستراتيجية والدولية ، الأكاديمية الليبيّة ، ليبيا .
وموظف بالهيئة الوطنية لمكافحة الفســـاد، وعضو هيئة تدريس متعاون مع الجامعـــة الأسمرية
shaban.khartouto@gmail.com
تاريخ الاستلام 1/2 / 2026م تاريخ القبول 3 / 5 / 2026م

The Libyan Conflict between Internal Divisions and Regional and International Rivalries: An Analytical Study

Shaban Al-Taher Ahmed Khartouto - School of Strategic and International Studies – Libyan Academy.

Abstract:

This study examines the Libyan conflict by analyzing the internal and external factors that have contributed to its complexity and persistence. The research focuses on internal divisions manifested in tribal, regional, and institutional fragmentation, and how these factors have hindered the building of a modern state in Libya. It also discusses regional and international interventions, the rivalry among major and regional powers for influence within Libya, and the role of these interventions in escalating the conflict and turning it into a proxy battleground. The study concludes that understanding the Libyan crisis requires a comprehensive analysis of the intricate interplay between local and international factors and emphasizes the importance of inclusive political solutions that address these intertwined dynamics.

الملخـــــــــص:

يتناول هذا البحث النزاع الليبي من خلال تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تعقيد الأزمة واستمرارها. يركز البحث على الانقسامات الداخلية

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

المتجسدة في الانقسام القبلي، الجهوي، والمؤسساتي، وكيف أثرت هذه العوامل على بناء الدولة الحديثة في ليبيا، كما يناقش التدخلات الإقليمية والدولية، وتنافس القوى الكبرى والإقليمية على النفوذ داخل ليبيا، ودور هذه التدخلات في تصعيد النزاع وتحويله إلى ساحة للصراعات بالوكالة، ويخلص البحث إلى أن الأزمة الليبية لا يمكن فهمها دون دراسة هذا التداخل المعقد بين العوامل المحلية والدولية، ويشدد على أهمية الحلول السياسية الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار هذه الديناميات المتشابكة.

الكلمات الافتتاحية : التنافس الإقليمي- النزاعات الداخلية - انقسام المؤسسات

المقدمـــــة:

تُعد الأزمـــة الليبية واحدة من أعقد الأزمات السياسية والأمنية التي عرفتها منطقة شمال أفريقيا في العقود الأخيرة، حيث لم تكن وليدة لحظة عابرة أو مجرد انعكاس لحركة احتجاجية آنية، بل نتاجًا لتراكمات تاريخية وسياسية واجتماعية تعود جذورها إلى ما قبل الاستقلال، وتفاقمت بفعل انهيار النظام السابق وغياب الدولة المؤسساتية. لقد تميزت الحالة الليبية بخصوصية شديدة مقارنةً بغيرها من الدول التي شهدت تحولات سياسية خلال ما عُرف بموجـــة "الربيع العربي"، إذ تداخلت في ليبيا العوامل الداخلية المعقدة، مثل الانقسام القبلي والجهوي والمؤسساتي، مع تدخلات خارجية إقليمية ودولية غذّت الصراع وزادت من تشابكه.

فغياب التوافق الوطني، وافتقار الدولة إلى بنية تحتية سياسية وأمنية قادرة على احتواء التغيرات، أديا إلى انفجار صراعات مسلحة متكررة، كان للقبيلة والمناطقية والمصالح الذاتية فيها دور فاعل، في الوقت ذاته استغلت قوى خارجية هذا المشهد المرتبك لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، مما ساهم في تحويل ليبيا إلى ساحة تنازع بالوكالة ،فإن فهم الديناميات المؤثرة في النزاع الليبي يقتضي دراسة شاملة للعوامل الداخلية، التي تُعيق بناء الدولة، إلى جانب تحليل مراحل وأشكال التدخل الخارجي الذي لعب دورًا محوريًا في إعادة تشكيل موازين القوى داخل البلاد.

إشكالية الدراسة وتساؤلاها :

رغم مرور أكثر من عقد على اندلاع الثـــورة الليبية وسقوط النظام السابق، لا تزال ليبيا تعاني من حالة عدم استقرار سياسي وأمني، وتواجه صعوبة في الانتقال نحو بناء دولة ديمقراطية قائمة على سيادة القانون والمؤسسات. ويُعزى ذلك إلى تداخل عوامل داخلية، كالصراع القبلي والجهوي والانقسام المؤسساتي، مع عوامل خارجية تمثلت في التدخلات الإقليمية والدولية متعددة الأطراف والأهداف.

هذا التداخل المعقّد يطرح تساؤلًا جوهريًا:

إلى أي مدى أسهمت العوامل الداخلية والخارجية في تعقيد الأزمة الليبية، وتعطيل مسار بناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي؟

فرضية الدراسة:

تفترض هذا البحث أن الأزمة الليبية لم تكن ناتجة عن عامل واحد؛ بل هي نتيجة لتفاعل معقد بين انقسامات داخلية متجذرة تاريخيًا، وتدخلات خارجية متعددة المصالح والمسارات، أسهمت مجتمعة في إطالة أمد الصراع، وإضعاف مؤسسات الدولة، وتعطيل جهود التسوية السياسية.

أهداف الدراسة:

1- تحليل الانقسامات الداخلية وتأثيرها في تعطيل بناء الدولة.

2- رصد مراحل وتطورات التدخل الإقليمي والدولي في النزاع الليبي.

3- تقييم انعكاسات هذه العوامل على استقرار الدولة ومستقبل العملية السياسية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في تناولها المتوازن لمجمل العوامل المؤثرة في الأزمة الليبية، داخليا وخارجيا، مما يساهم في تقديم رؤية تحليلية تسهم في فهم طبيعة النزاع وآفاق تسويته.

منهجية الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لدراسة ظاهرة النزاع الليبي بأبعادها المتداخلة. حيث يقوم هذا المنهج على وصف الواقع السياسي والاجتماعي الليبي خلال فترة ما بعد عام 2011، مع تحليل العوامل المؤثرة في تصاعد الأزمة، سواء من الداخل أو من الخارج.

خطة الدراســــــــــة:

تنقسم الدراسة إلى مبحثين، وكل مبحث يتضمن مطلبين:

المبحث الأول ــ العوامل الداخلية المؤثرة في النزاع الليبي ، المطلب الأول: الانقسامات القبلية والجهوية وتأثيرها على مسار الدولة ، **و**المطلب الثاني: الانقسام المؤسساتي وإفشال عملية الانتقال السياسي ، والمبحث الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في النزاع الليبي ، المطلب الأول: مراحل التدخل الخارجي(2011–2022) ، **و**المطلب الثاني: أطراف التنافس الإقليمي والدولي وأهدافها في ليبيا

المبحث الأول ـ العوامل الداخلية المؤثرة في النزاع الليبي:

تميّزت الحالة الليبية بخصوصية فريدة ضمن موجة الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت عددًا من الدول العربية، فيما عُرف بثورات "الربيع العربي". فبينما سلكت كل دولة مسارًا خاصًا بها نحو التغيير السياسي، متأثرةً ببيئتها الداخلية وظروفها التاريخية والاجتماعية، جاءت ليبيا بنموذجها المختلف الذي تداخلت فيه العوامل البنيوية الداخلية مع التأثيرات الخارجية المتزايدة. فغياب مؤسسات الدولة، وتفكك النسيج الاجتماعي، وضعف الثقافة السياسية الديمقراطية، كلها عناصر داخلية أسهمت في تفجير الأزمة وتعقيد مسار الانتقال السياسي.

وفي المقابل، فإن الأطماع الخارجية، سواء الإقليمية أو الدولية، لعبت دورًا محوريًا في تأجيج الصراع، من خلال دعم أطراف متنازعة وتغذية الانقسامات، بما يتماشى مع مصالحها الجيوسياسية. وبهذا، فإن غياب الاستقرار السياسي في ليبيا لا يمكن عزله عن تلك المنظومة المركبة من العوامل الداخلية المتشابكة وصراعات النفوذ الخارجية.

انطلاقًا من هذا الفهم، يسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز العوامل الداخلية التي أسهمت في تفاقم النزاع الليبي، مع التركيز على الانقسامات الداخلية، سواء القبلية أو الجهوية أو المؤسساتية، لما لها من تأثير مباشر على تعثر بناء الدولة وعرقلة جهود التسوية الوطنية.

المطلب الأول ــ الانقسامات القبلية والجهوية وتأثيرها على مسار الدولة:

تُعدُّ الانقسامات الداخلية من أبرز وأخطر العوامل التي حالت دون تحقيق الاستقرار السياسي وبناء الدولة الحديثة في ليبيا. هذه الانقسامات أخذت أشكالاً متعددة ومتداخلة، منها القبلي والجهوي والمؤسساتي، وأسهمت بشكل كبير في تعقيد الأزمة الليبية وإفشال محاولات التسوية السياسية. فالقبيلة التي لطالما كانت الحاضنة الاجتماعية والسياسية الأساسية في المجتمع الليبي، تحولت إلى أحد أعمدة الصراع نتيجة لغياب الدولة القوية واندلاع المنافسات على السلطة والثروة. إلى جانب ذلك، فرض مبدأ المحاصصة الجهوية والسياسية حواجز إضافية أمام الوحدة الوطنية، مما زاد من تعميق الانقسامات السياسية والاجتماعية.

وإلى جانب الانقسامات الاجتماعية والسياسية، شهدت المؤسسات الليبية تفتتاً وانقساماً واضحاً، فغابت الشرعية الموحدة للدولة، وتعددت الكيانات المتنافسة على الحكم، ما أدى إلى تفشي الفوضى الأمنية وانتشار الميليشيات المسلحة التي ترتبط غالبًا بمصالح

قبلية وجهوية، بدلاً من الولاء للدولة الوطنية.

تُعد الانقسامات الداخلية أحد أبرز العوامل التي تعيق بناء الدولة الليبية الحديثة، وتعرقل جهود التسوية السياسية والاستقرار المؤسسي، وقد اتخذت هذه الانقسامات أشكالًا متعددة، لعل أبرزها: الانقسام القبلي، والانقسام القائم على مبدأ المحاصصة الجهوية، والانقسام المؤسساتي بين الكيانات السياسية المتنافسة.

لطالما لعبت القبيلة دورا مهما في تاريخ ليبيا من العهد الملكي ومن ثم عهد النظام الجماهيري وأخيرا بعد ثورة، حيث يتحكم عدد منها في المشهد السياسي والاجتماعي في البلاد، ولعبت هذه القبائل دورًا محوريًا في الإطاحة بالنظام الملكي، وكررت هذا الدور خلال الثورة 2011 م، وقد أفرز حكم نظام القذافي مشهدًا سياسيًا منهكًا بعد سقوطه، حيث نتج عن نمط الحكم حالة من الانقسام المجتمعي مع وجود قبائل موالية للنظام وأخرى تعرضت للإقصاء والتهميش وأدى هذا الوضع إلى غياب التلاحم بين الدولة والمجتمع.

وتُعد القبيلة في ليبيا، بجانب دورها التاريخي العريق في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية، فاعلًا اجتماعيًا أساسيًا يمتد تأثيره عبر العصور، ويختلف تأثير القبائل الليبية من حيث الانتشار، العدد، النفوذ، وطبيعة النشاط الاقتصادي أو التخصص، وقد برز هذا الدور بوضوح خلال الأزمة السياسية والأمنية الحالية في ليبيا، فالفراغ السياسي والأمني الناتج عن انهيار مؤسسات الدولة الليبية عقب سقوط النظام السابق، أتاح للقبائل دورًا مهمًا في تحقيق توازنات سياسية داخلية وتوفير الحد الأدنى من الأمن الأهلي، وإن كان ذلك بشكل غير كامل.

وهذا الدور الذي تؤديه القبيلة يجعلنا نتحفظ على وصف الوضع في ليبيا بـ"الحرب الأهلية" بالمفهوم التقليدي للمصطلح، على الرغم من وجود الصراعات المسلحة التي اندلعت – وما تزال تندلع أحيانًا – بين الفصائل المسلحة المحلية، والتي قد تبدو في ظاهرها ذات طابع قبلي، إلا أن هذه الصراعات في جوهرها، تُعبر عن مواجهات بين قوى خارجية تُنفذها أطراف محلية وأجنبية تعمل كأدوات لخدمة مصالح سياسية، تعكس بدورها التوزيع الجغرافي لنفوذ الدول المتدخلة في الشأن الليبي.

ولم يؤدي سقوط النظام السابق الى تحول تلقائي وسلس نحو نظام حكم ديموقراطي في ليبيا ، وذلك لغياب البنية التحتية المؤسساتية والثقافة السياسية اللازمة لأحداث ذلك التحول ، وادى تفجر الازمات الليبية المتراكمة منذ الاستقلال التي نجمت عن غياب المؤسسات والعمل الديموقراطي ووقف العمل بالدستور وطغيان القبيلة والجهوية على

المشهد السياسي وضعف مؤسسة الجيش واهدار الموارد وانتشار الفساد بأشكاله المختلفة وهي قضايا برزت تجلياتها بقوة في المشهد الليبي بعد ما يسمى احداث الربيع العربي والمعروفة بثورة السابع عشر من فبراير في حالة من التوتر والصدام الأمني والسياسي والأيديولوجي، التي ما زالت رحاها تدور حتى الان.

وأضاف الانقسام السياسي بين المكونات الليبية بُعدًا جهويًا وقبليًا وعرقيًا، حتى بات المشهد الليبي مشابهًا لفترة ما قبل الاستقلال، حين اختلف الليبيون بعد رحيل النظام السابق على شكل الدولة ونموذج الحكم وتوزيع الموارد، وتجلى ذلك الاختلاف في تجدد المطالبات في إقليمي برقة وفزان بالعودة إلى الدولة الاتحادية الفيدرالية، كما دخلت ليبيا في دوامة من العنف جراء الصدام بين مكوناتها السياسية، سواء بين الأقاليم أو داخلها، مما أفرز ظاهرة الكتائب المسلحة المرتبطة بالمدن، كما حدث في مدينتي مصراته والزنتان، وفي برقة التي أدى فيها بروز قائد قوات الكرامة في وقت لاحق إلى سيطرته على مدينة بنغازي وسعيه لبسط نفوذه على كامل التراب الليبي.

وفي ظل هذه الانقسامات، لا يمكن قراءة تاريخ ليبيا السياسي، وكذلك تعثر بناء الدولة الحديثة بمعزل عن قراءة النظام القبلي وفهمه؛ فهناك علاقة عضوية بينهما، إذ ترتبط القبيلة بعلاقة وثيقة بالفرد الليبي، حيث شكلت قبل الاستقلال التنظيم السياسي والاجتماعي الأكثر حضورًا في ليبيا، والإطار الناظم الذي يحدد حقوق الفرد وواجباته وعلاقاته مع التنظيمات والكيانات القبلية الأخرى، ويفسر هذا الواقع جانبًا كبيرًا من ابتعاد الفرد الليبي عن مفهوم الدولة الحديثة، وذلك في ظل عدم سعي الحكومات المتعاقبة لتغيير هذا الواقع أو تحقيق التقدم نحو الديمقراطية والعمل المؤسسي.

وفي هذا الإطار، يظهر تأثير البعد القبلي على عملية الانتقال السياسي بشكل واضح من خلال إشكالية المحاصصة السياسية والمناطقية التي برزت في نص اتفاق الصخيرات، فقد تم بناء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وفقًا لمحاصصة سياسية ومناطقية بهدف توفير دعم أكبر للتسوية السياسية، إلا أن خطورة منطق المحاصصة تكمن في وضع إنفاذ التسوية رهناً لحسابات الأطراف المشاركة، مما انعكس سلبًا على المساعي المختلفة، سواء المحلية أو الدولية، الرامية إلى تحقيق المصالحة وتجسيد الوحدة الوطنية، ويزداد هذا التحدي تعقيدًا في ظل سمو الهويات الفرعية التي تمثلها القبيلة في المجتمع الليبي على حساب الهوية الوطنية المنشودة.

وبرزت مظاهر التحييز للقبيلة وللمدن وأصبحت القبيلة أحد المحددات الرئيسية لمجريات الكثير من الأحداث في البلاد، حيث أنشأت القبائل مجالس او تنظيمات

بمسميات مختلفة، وانضوى تحتها افرادها، بل وهناك بعض القبائل لها تنظيمات عسكرية تمثل الهوية القبلية وتأتمر بإمرتها ولا علاقة للدولة بها، ونشبت العديد من الحروب بين القبائل الليبية، الامر الذي الى احدث شروخ في النسيج الاجتماعي وأدى إلى اضعاف الولاء للوطن.

وأدّى استعمال هذا الشـــرخ القبلي الى توجه بعض القبائل لتشكيل كتائب مسلحة تابعة لها لتحقيق بعض المصالح والسيطرة على بعض المدن ، الأمر الذي أسهم في ظهور الاقتتال القبلي ، وخاصة في غرب البلاد وجنوبها ولأسباب غير مهمة في الغالب

وفي ظل الصراع على السلطة الذي نشأ بعد الثورة، اندفعت القوى القبلية للمشاركة بشكل فاعل لإثبات وجودها على الساحة السياسية؛ بل وصلت في بعض الأحيان إلى منافسة الحكومة على السلطة، بدافع الحفاظ على مصالحها القبلية الخاصة، الوضع الذي أدى إلى تعقيد عملية الانتقال السياسي في ليبيا بشكل كبير، وأعاق تحقيق نموذج الدولة الحديثة المبنية على سيادة القانون والمؤسسات.

المطلب الثاني ـ انقسام المؤسسات:

تعمد النظام السابق تكريس نظام حكم سياسي اعتمد فيه على ارادته الشخصية، حيث قاد الدولة به أكثر من أربعة عقود كاملة، الامر الذي جعل الشعب الليبي يعيش سياسيا بعيدا عن اية إرادة سياسية ذاتية يمارس بها سيادته، فحرم بذلك من خوض تجربته السياسية عبر انشاء مؤسسات سياسية سيادية، يمكنها ان تجعل من ليبيا دولة مؤسسات دستورية، محاكيه بذلك لنظريتها في فضائها المغاربي والإقليمي.

وقد اتضح ذلك جليا للجميع، بعد انهيار النظام السابق مباشرة، حيث أدى غيابه الشخصي الى وضع الشعب الليبي امام وضع سياسي أمنى خطير، تمثل في فراغ مؤسساتي كبير، فقد به ضمان ممارسته سيادته الوطنية ووحدته السياسية والترابية ما جعله يواجه مصيره السياسي والأمني تحت ضغط قوى اجنبية صارت هي نفسها فاعلا داخليا ف تحديد مصيره السياسي والأمني والى انهيار للدولة الليبية، وأدى ضعف الدولة في من بعد عام 2011م ، الى ظهور الكثير من القضايا السلبية كعدم استقرار المؤسسات داخل الدولة ، وافشال عملية الانتقال الديموقراطي ، وهذا الانقسام في اغلب المؤسسات أثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية، وتفسخ العوامل الاجتماعية، وهشاشة المجتمع المدني ودوره في التعاطي مع القضايا العامة ، وعدم القدرة على التوافق حول قواعد العملية السياسية والسياسيات العامة.

في ظل هذا التدهور المؤسسي ، ومع انتهاء الآجال الدستورية والقانونية التي نصت عليها الاتفاقات السياسية التي تم التوصل إليها بصعوبة بالغة، دون إتمام مهام الحكومات في الانتقال إلى حكومة منتخبة أو تجديد شرعيتها ومشروعيتها بشكل سلس، تعاني الدولة من أزمة تعدد وتنازع الشرعيات، سواء بالنسبة للمجالس التشريعية و الحكومات المنبثقة عن تلك المجالس، أو للحكومات التي نشأت نتيجة التوافقات والحوارات السياسية بين أطراف النزاع، ولم يحسم الاقتتال بين الاطراف، كما لم تُحل حتى الآن من خلال تسوية سياسية شاملة، ما أدى إلى استمرار أزمة غياب الشرعية والمشروعية على المستويات الدستورية والقانونية والشعبية، وقد امتدت هذه الانقسامات لتشمل المؤسسات الاقتصادية الأساسية في البلاد، مثل البنك المركزي الليبي، المؤسسة الوطنية للنفط، والمؤسسة الليبية للاستثمار، مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية وزيادة مستويات الفساد.

وما زالت هذه الانقسامات تُلقي بظلالها على الواقع السياسي في ليبيا، حيث استمر الانقسام المؤسسات الداخلية في الدولة مما أدى إلى فشل جميع المحاولات والمبادرات الأممية، هذا الفشل اعاق أي جهود لتحقيق المصالحة الحقيقية والشاملة لإعادة بناء الدولة، مما أسهم في تصعيد حدة الصراعات والمواجهات المسلحة بين الأطراف المتنازعة، كما أوجدت هذه الحالة فراغًا سياسيًا وقياديًا مكّن الجماعات المسلحة من رفض الامتثال لسلطة الدولة، مما أسهم في تعطيل النظام السياسي الليبي وأدى إلى ظهوره منقسماً أمام المجتمع الدولي.

ومن هنا، ومع هذا الانقسام الذي طال المؤسسات السياسية وفي مقدمتها المجالس التشريعية ـ المؤتمر الوطني ومن ثم مجلس النواب – حثت الأمم المتحدة الأطراف الليبية المتنازعة الى إيجاد حل يضع حدا لهذا الوضع القائم وتسوية سياسية للازمة ، وذلك بغية تشكيل حكومة واحدة تتكفل بوضع خارطة طريق وإصلاح سياسي واقتصادي وامني، بحيث لا يمكن فصل القوى السياسية والأطراف المسلحة التي تؤثر بشكل مباشر على المؤسسات السياسية في الدولة، مما يعقد بدرجة كبيرة عملية الفصل بين هذين الجانبين، وقد ساهمت هذه التجاذبات السياسية والعسكرية في الساحة الليبية في تعقيد الوضع وإطالة أمد المرحلة الانتقالية، مما أسفر عن حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل المؤسسات هذا الوضع حال دون تلبية مطالب المواطنين واحتياجاتهم، كما أعاق إدارة العملية الانتقالية بأسلوب واضح وصحيح، وهو ما أبطأ التقدم نحو بناء دولة مستقرة وقادرة على مواجهة تحدياتها.

وفي هذا السياق، شهدت المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا انقسامًا كبيرًا، حيث توجد مؤسستان عسكريتان متنافستان: إحداهما في شرق البلاد وتمتد نفوذها إلى الجنوب والتابعة لقائد قوات الكرامة ، والأخرى في الغرب التابعة لوزارة الدفاع في الحكومات المتلاحقة ، وتتداخل اختصاصات هاتين المؤسستين في بعض الأحيان من حيث المكان والموضوع، مما يعقّد الوضع الأمني، ويواجه كلا الهيكلين تحديات كبيرة، حيث ترتفع معدلات الجريمة والعنف والاستخدام غير المشروع للسلاح، مما يؤدي إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في مختلف أنحاء البلاد، إضافة إلى ذلك، هناك تهديدات أمنية دولية وإقليمية، فضلاً عن تهديدات لا تماثلية تشكل تحديًا حقيقيًا للدولة وضغطًا كبيرًا على المجتمع .

وبالإضافة إلى ذلك، أصبح الانقسام الحالي في ليبيا، الذي تمثل في وجود حكومتين واحدة في الشرق وأخرى في الغرب، سمة بارزة في المشهد السياسي، فقد أصبح المواطن الليبي يتلقى القرارات والتوجيهات المتعلقة بحياته اليومية من حكومتين مختلفتين، أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد أصبحت تلك المسائل تُدار وفقًا لأهواء كل طرف، مما يعكس حالة من التفكك، وأبرز مثال على ذلك هو أزمة وزيرة الخارجية الليبية في حكومة الوحدة الوطنية واجتماعها مع وزير خارجية إسرائيل في إيطاليا، وهو حدث يعكس عمق هذا الانقسام، حيث أصبح التعامل مع قضايا حيوية مثل العلاقات مع إسرائيل يتأثر بشكل شخصي وغير منظم، رغم أن هذه القضية تعد من الثوابت السياسية الخارجية في ليبيا وتحظى برأي عام شعبي رافض لهذا النوع من العلاقات .

ومن ناحية أخرى، حذر المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا، "عبد الله باتيلي"، بعد تقديم رسالة استقالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، فقد أكد أن "ليبيا على وشك أن تخسر سيادتها"، مشيرًا إلى التدهور الذي تشهده البلاد في الأشهر الأخيرة، وأرجع ذلك إلى افتقار الأطراف الليبية الرئيسية إلى "الإرادة السياسية والانخراط بمباحثات بحسن نية"، كما أشار إلى أن تلك القيادات "تشعر بالارتياح تجاه الجمود الحالي"، وهو ما يعزز من التحديات السياسية التي تواجه البلاد، فيما أضاف أن العامل الثاني لتدهور الأوضاع هو الآليات الدولية والإقليمية التي تستخدم ليبيا ساحة معركة فيها، مما يزيد من تعقيد الأوضاع.

المبحث الثاني ـ العوامل الخارجية المؤثرة في النزاع الليبي:

شهد النزاع الليبي منذ عام 2011 تدخلاً خارجياً متعدد الأشكال والمراحل، شكّل

منعطفات حاسمة في تطور الأزمة. فقد بدأ التدخل الدولي رسمياً بقرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي أذن باستخدام القوة لحماية المدنيين وفرض حظر جوي، وبقي هذا التدخل عسكرياً مباشراً تحت مظلة حلف شمال الأطلسي حتى نهاية عام 2011. أما ما بعد سقوط النظام، فقد تداخلت التدخلات الإقليمية والدولية بشكل غير رسمي، سرّي، وأحياناً معلن، حيث أصبحت ليبيا مسرحاً لتنافس أجنبي معقد بين تحالفات دولية وإقليمية متعددة، تسعى كل منها لتحقيق مصالح جيوسياسية واستراتيجية في هذا الموقع الحيوي الغني بالموارد.

هذا التنافس الدولي والإقليمي، الذي اتسم بدعم أطراف داخلية مختلفة وتعزيز الانقسامات الليبية، أدى إلى تعميق حالة الفوضى وعدم الاستقرار، مما زاد من صعوبة الوصول إلى تسوية سياسية شاملة. وبذلك، تتوزع مراحل التدخل في ليبيا بين مرحلة التدخل العسكري الدولي المباشر، ومرحلة التنافس الإقليمي والدولي غير المباشر، اللتين ساهمتا في إعادة تشكيل مسارات الصراع، وتعقيد الجهود الدولية الرامية إلى إعادة الاستقرار وبناء الدولة

المطلب الأول ـ مراحل التدخل الخارجي:

شهدت ليبيا العديد من التدخلات الخارجية التي مرت بمراحل متنوعة، بدايةً من تدخل حلف شمال الأطلسي عام 2011 بصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الذي نص على فرض حظر جوي وحماية المدنيين، إضافة على التدخلات الإقليمية والدولية من قبل دول متعددة، وصولًا إلى تدخل الأمم المتحدة واعتبارها وسيط بين الأطراف الليبية، وأخيرًا جاءت مرحلة التدخل المباشر عن طريق قوات رسمية وغير رسمية، اذ يعتبر تدخل حلف شمال الأطلسي "الناتو" في عام 2011تدخلاً رسميا، بينما اتسمت التدخلات في المراحل اللاحقة بكونها غير رسمية وسرية وغير معلنة في كثير من الحالات، ومع ذلك، توافرت أدلة وتقارير رسمية قدمها فريق الخبراء بمجلس الأمن تثبت تورط أطراف متعددة في المشهد الليبي، كما ويمكن تصنيف التدخلات الخارجية في ليبيا إلى مرحلتين أساسيتين وهي :

المرحلة الأولى ـ التدخل العسكري الدولي (مارس -2011):

على الرغم من المظلة العربية بقرار رقم (7360) لسنة 2011م ، والذي طالب فيه مجلس الأمن باتخاذ جملة من الإجراءات التي دعت للتدخل العسكري في ليبيا ، الا ان ما حدث بعد ذلك من تدخل لم يكن ليحصل لولا التفويض الذي صدر عن مجلس الأمن، والذي خول الدول الأعضاء بالتدخل المباشر في النزاع الليبي ، فقد فرض

مجلس الأمن الدولي عقوبات تقضي بحظر بيع الأسلحة لليبيا، ومنع السفر لشخصيات من اركان النظام الليبي، وتجميد اصولهم، وفي مارس 2011 تبنت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة قرارا بطرد ليبيا من مجلس حقوق الانسان، ويتضح ان هذه المرحلة اتسمت بإجماع شبه دولي وموافقة داخلية نسبية تدخل خلالها حلف شمال الأطلسي لإسقاط النظام السابق ووضع ليبيا تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما أدخل البلاد في تحديات جديدة وأكثر تعقيدًا، وقد انتهت هذه المرحلة رسميًا مع إصدار مجلس الأمن قراره رقم (2016) بتاريخ 27 أكتوبر 2011، الذي أنهى بموجبه أحكام القرار رقم (1973) لسنة 2011، المتعلق بفرض حظر الطيران فوق الأراضي الليبية واتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية المدنيين، في إشارة إلى انتهاء العمليات العسكرية الدولية في ليبيا ودخول البلاد في مرحلة جديدة من بناء الدولة وإعادة الاستقرار.

المرحلة الثانية ـ التنافس الإقليمي والدولي :

وجدت ليبيا نفسها أمام تدخلات إقليمية ودولية واسعة لم تتوقف بعد سقوط النظام السابق، بل استمرت وتفاقمت مع اندلاع الحرب الداخلية بين كتائب مسلحة ذات توجهات مختلفة، وبذلك أصبحت ليبيا مركزًا للاستقطاب الإقليمي والدولي والذي جلب معه تعقيدات عسكرية وسياسية وأمنية، وفي خضم الخلافات التي نشأت بين مختلف المناطق والجماعات، علاوة على ضعف سلطة "المجلس الوطني الانتقالي" في التحكم بتلك الخلافات، تحولت دولة النفط إلى نقطة صراع ملتهبة، على إثر ذلك، أعلنت القوى الكبرى أنها تسعى إلى إخماد النزاع، بينما اختبأت وراء ذرائع إنسانية، متجاهلة الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية التي كانت تسعى لتحقيقها من خلال تدخلها في ليبيا .

وبعيد الإطاحة بحكم النظام السابق، شهدت ليبيا مرحلة انتقالية جديدة ، إلا ان غياب التوافق داخليا وخارجيا إزاء ملامح وهوية الدولة المنشودة خلال العهد الجديد قد اسهم في عرقلة حل الازمة في ظل تفاقم الفوضى الأمنية والسياسية جنباً الى جنب مع تزايد الخلافات وتعارض المصالح بين الأطراف الخارجية المنخرطة في الصراع الليبي ، الامر الذي جعل الأطراف الخارجية تساعد في تغذية الشقاق والخلافات الانقسامات بالساحة الليبية ، فتحولت ليبيا تدريجا لساحة حرب بالوكالة بين القوى المتناحرة على المصالح والنفوذ ، وبات كل طرف دولي واقليمي يناصر ظهيرا مواليا له في الصراع الداخلي الذي بلغ مداه بانقسام البلاد لمعسكرين متقاتلين شرقا وغرباً .

ويعزى غياب التوافق بين القوى الدولية لاختلاف مصالح ودوافع كل منهم إزاء الشأن الليبي ، فبالنسبة لبعض الدول الاوربية، تمثل لها ليبيا منطقة نفوذ تاريخي، فضلا عن انها تمثل امتداد استراتيجي يؤثر على امنها القومي ، بالإضافة الى تدفقات الهجرة التي تؤرقها بشكل رئيسي، وبناء على ذلك سنوضح اهم الأطراف الفاعلة التي تسعى للحفاظ على مصالحها في بقعة جغرافية مهمة من حيث الموقع والموارد، وتتوزع هذه الدول وفق عدة تحالفات.

المطلب الثاني ـ أطراف التنافس الإقليمي والدولي وأهدافها في ليبيا:

وجدت ليبيا نفسها أمام تدخلات إقليمية ودولية واسعة لم تتوقف بعد سقوط النظام السابق، بل استمرت وتفاقمت مع اندلاع الحرب الداخلية بين كتائب مسلحة ذات توجهات مختلفة، وبذلك أصبحت ليبيا مركزًا للاستقطاب الإقليمي والدولي والذي جلب معه تعقيدات عسكرية وسياسية وأمنية، وفي خضم الخلافات التي نشأت بين مختلف المناطق والجماعات، علاوة على ضعف سلطة "المجلس الوطني الانتقالي" في التحكم بتلك الخلافات، تحولت دولة النفط إلى نقطة صراع ملتهبة، على إثر ذلك، أعلنت القوى الكبرى أنها تسعى إلى إخماد النزاع، بينما اختبأت وراء ذرائع إنسانية، متجاهلة الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية التي كانت تسعى لتحقيقها من خلال تدخلها في ليبيا .

وبعيد الإطاحة بحكم النظام السابق، شهدت ليبيا مرحلة انتقالية جديدة ، الا ان غياب التوافق داخليا وخارجيا إزاء ملامح وهوية الدولة المنشودة خلال العهد الجديد قد اسهم في عرقلة حل الازمة في ظل تفاقم الفوضى الأمنية والسياسية جنباً الى جنب مع تزايد الخلافات وتعارض المصالح بين الأطراف الخارجية المنخرطة في الصراع الليبي ، الأمر الذي جعل الأطراف الخارجية تساعد في تغذية الشقاق والخلافات الانقسامات بالساحة الليبية ، فتحولت ليبيا تدريجا لساحة حرب بالوكالة بين القوى المتناحرة على المصالح والنفوذ ، وبات كل طرف دولي واقليمي يناصر ظهيرا مواليا له في الصراع الداخلي الذي بلغ مداه بانقسام البلاد لمعسكرين متقاتلين شرقا وغرباً .

ويعزي غياب التوافق بين القوى الدولية لاختلاف مصالح ودوافع كل منهم إزاء الشأن الليبي، فبالنسبة لبعض الدول الاوربية، تمثل لها ليبيا منطقة نفوذ تاريخي، فضلا عن انها تمثل امتداد استراتيجي يؤثر على امنها القومي، بالإضافة الى تدفقات الهجرة التي تؤرقها بشكل رئيسي، وبناء على ذلك سنوضح اهم الأطراف الفاعلة التي تسعى

للحفاظ على مصالحها في بقعة جغرافية مهمة من حيث الموقع والموارد، وتتوزع هذه الدول وفق عدة تحالفات، كما يلي:

اولاً ـ التنافس الإقليمي:

انقسمت القوى المتنافسة إلى تحالفات إقليمية ذات أجندات متباينة، حيث تدعم بعض الدول طرفًا سياسيًا أو عسكريًا على حساب الآخر، مما زاد من تعقيد النزاع الليبي وساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار، تلعب قوى مثل مصر، وتركيا، والإمارات، وقطر دورا محوريًا في المشهد الليبي، مستفيدة من الانقسامات الداخلية لتحقيق أهدافها الجيوسياسية والاقتصادية.

1ـ تحالف السعودية – مصر – الامارات : قامت الدول الثلاث بتشكيل تحالف يركز على الملف الليبي، حيث تقدم دعماً سياسياً وعسكرياً ومالياً مستمراً لقوات قائد عملية الكرامة ، شمل هذا الدعم العسكري توفير قواعد عسكرية وطائرات مقاتلة استُخدمت خلال حرب بنغازي عام 2014، إلى جانب المشاركة المباشرة لقواتها في قصف قوات "فجر ليبيا"، بالإضافة إلى إرسال معدات عسكرية ومستشارين عسكريين لدعم العمليات العسكرية .

2ـ تحالف قطر – تركيا: في سياق تنفيذ استراتيجيتها الإقليمية، قامت تركيا بتوقيع اتفاقية أمنية، ملاحية، وعسكرية مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، مما سمح لها بتوسيع نفوذها العسكري والسياسي في المنطقة، وتم توقيع هذه الاتفاقية في نهاية عام 2019، حيث شكلت نقطة تحول في تعزيز الدعم التركي لحكومة الوفاق من خلال توفير مستشارين عسكريين، بالإضافة إلى تزويدها بطائرات مسيرة وأنظمة دفاع جوي متطورة، مما عزز من قدراتها العسكرية. وهذا التوسع في التدخل التركي تزامن مع دعم سياسي واقتصادي من قطر، التي كانت حليفاً رئيسياً في هذا المسار، وقدمت دعماً قوياً للحكومة الليبية المعترف بها دولياً، وقد شكل هذا التعاون بين تركيا وقطر محوراً مهماً في النزاع الليبي، بما يعكس تأثير التدخلات الإقليمية والدولية في النزاع الليبي.

ثانيا ـ التنافس الدولي:

يعكس الموقف الأوروبي من النزاع الليبي انقسامات واضحة ناتجة عن تضارب المصالح بين الدول الأوروبية، إذ تتفق هذه الدول على القلق من التقارب الروسي-التركي في ليبيا، الذي قد يهدد مصالحها في المنطقة، لكنها في الوقت ذاته تواجه تنافسًا داخليًا على النفوذ والمصالح، ومن أبرز الدول الأوروبية الفاعلة في الملف

الليبي، تأتي فرنسا التي كانت أول من اعترف بالمجلس الانتقالي ودعمت الثورة ضد النظام السابق، لكنها لم تكن حريصة على دعم عملية الانتقال السلمي وبناء مؤسسات الدولة بعد سقوط النظام، إذ شهدت الفترة التي تلت 2011 حتى 2015 غيابًا شبه كامل لفرنسا عن الملف، لتعود لاحقًا عبر دعم غير مباشر لقائد قوات الكرامة سياسيًا وعسكريًا.

أما إيطاليا، فقد ظلت ترى ليبيا كمنطقة نفوذ تاريخية لها، حيث تحركت وفقًا لمصالحها الخاصة، وعلى الرغم من اعترافها بشرعية حكومة الوفاق، فإنها تجنبت تقديم الدعم العسكري حفاظًا على توازن علاقاتها مع مختلف الأطراف الليبية، من جهتها، قادت ألمانيا جهودًا لتقليص حدة الصراع والتوصل إلى حل سياسي ينهي التدخلات الخارجية، حيث كثفت من جهودها منذ عام 2019 لتنظيم مؤتمر دولي يسعى لإيجاد حلول سياسية دائمة للأزمة الليبية. ومثل مؤتمر برلين الذي عقد في يناير 2020م خطوة حازمة على طريق إنهاء الصراع الليبي وإطلاق المسار السياسيين، وقد أصبح هذا المؤتمر النقطة المرجعية الرئيسية لإحياء التزامات الدول الغربية في ليبيا، حيث أسهم في تحديد أسس العملية السياسية في البلاد، ومن خلال هذا المؤتمر، تم وضع إطار واضح للجهود الدولية لإعادة الاستقرار إلى ليبيا، مما شكّل تطورًا مهمًا نحو إيجاد حل سياسي شامل يضمن تحقيق التوافق بين الأطراف المختلفة.

واكتفت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية التدخل عام 2011 بأن تكون حليفًا داعمًا للحلف الأوروبي الذي يقود العملية العسكرية، وتكتفي واشنطن بدور الظهير السياسي الدولي لهذا التحالف، لكن سرعان ما تغير الموقف، فبعد سقوط النظام السابق، دخلت البلاد في مرحلة من الفوضى والتدخلات الإقليمية، مما جعل من التدخل المباشر في الشأن الليبي مغامرة غير محسوبة بالنسبة لها، وبالتالي، كان خيار عدم التدخل في الشأن الليبي هو الأرجح، إذ أن تلك المشاكل لم تؤثر بشكل مباشر على المصالح الأمريكية، مما دفع الولايات المتحدة إلى ترك الملف الليبي برمته لأوروبا والقوى الأخرى ، والزخم الأمريكي بالشأن الليبي عاد مع قدوم إدارة الرئيس "بايدن"، وقد تجلى في تسمية السفير الأمريكي إلى ليبيا نورلاند سفيرا ومبعوثا خاصا للرئيس الأمريكي في مايو 2021، وجعل الملف الليبي على رأس اهتمامات هذه الإدارة، ودخولها -بشكل واضح- بثقلها في مسارات تسوية النزاع الليبي، فمن المعلوم أن الإدارات الأمريكية السابقة كانت تتخذ مواقف توصف بأنها "أقل

انخراطا"، أو "حيادا نشطا"، بينما اتخذت إدارة بايدن موقفا مختلفا، يقوم على ضرورة أن تلعب الولايات المتحدة دورا مؤثرا ومباشرا في النزاع الليبي ، يرتكزُ على تحجيم الدور الروسي البارز في هذا الملف، وهُو ما يتضحُ من النشاط الأمريكي من خلال البعثة الأممية للدعم في ليبيا، و"الأفريكوم"، والنشاط الدبلوماسي الواضح للسفير نورلاند في ليبيا ومُحيطها الإقليمي.

وفي روسيا، لطالما كان الوصول إلى موانئ المياه الدافئة في شرق البحر الأبيض المتوسط محور اهتمام القادة الروس، باعتباره جزءًا من استراتيجيتهم لتعزيز مكانة بلادهم ضمن القوى العظمى في السياسة الأوروبية، وخلال مؤتمر بوتسدام عام 1945 سعى جوزيف ستالين دون نجاح إلى فرض وصاية الاتحاد السوفيتي على إقليم طرابلس في ليبيا، ورغم فشل تلك المحاولة أصبحت ليبيا لاحقًا واحدة من أهم مستوردي الأسلحة السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي سبعينيات القرن الماضي عزز النظام السابق علاقاته مع موسكو، التي زوّدته بأعداد كبيرة من المستشارين العسكريين وكميات هائلة من المعدات العسكرية، بما في ذلك دعم بناء قواعد صاروخية متطورة، ودعمت روسيا الجهود الدولية الرامية إلى حل النزاع الليبي، وبعد تعثر تنفيذ اتفاق الصخيرات الموقّع في ديسمبر 2015، ودعت موسكو الأطراف المتنازعة إلى البحث عن حلول توافقية تستند إلى الاتفاق باعتباره مرجعية أساسية للخروج من الأزمة، وأكدت على أهمية تأسيس قاعدة تشريعية موحدة في ليبيا، ولم تقتصر المشاركة الروسية على الحضور في الاجتماعات الدولية بشأن ليبيا، بل سعت أيضًا إلى لعب دور أكثر فاعلية من خلال استضافة الفرقاء الليبيين في موسكو في 13 يناير 2020، وقد جرت حينها اجتماعات منفصلة في العاصمة الروسية برعاية الرئيسين الروسي والتركي، إلا أن المفاوضات لم تُكلل بالنجاح بسبب الخلافات العميقة بين الأطراف المتنازعة.

وتسعى روسيا إلى ترسيخ وجود دائم في ليبيا، بالقرب من الساحل الشرقي للمتوسط، وذلك استكمالًا لتمددها في سوريا، ويعود هذا التوجه إلى اعتقادها بأنه في حال اندلاع مواجهة مع الغرب، فإن قدراتها البحرية في البحر الأسود لن تكون كافية لمواجهة القوات البحرية الغربية القادمة عبر مضيقي البوسفور والدردنيل، خاصة أن تركيا ستلتزم في هذه الحالة بتعهداتها ضمن حلف الناتو.

لذا ترى روسيا أن الدفاع عن البحر الأسود يبدأ بالتصدي للبحرية الغربية في شرق المتوسط قبل وصولها إليه، غير أن وجودها العسكري في سوريا وحده لا يكفي

لتحقيق هذا الهدف، مما يستدعي إنشاء قاعدة عسكرية إضافية في جنوب شرق المتوسط، ويؤكد الروس بانتظام الى أن الفوضى التي تعيشها ليبيا هي بسبب تدخل الناتو عام 2011م، والذي أدانه الرئيس الروسي بشدة آنذاك باعتباره المثال الواقعي لعدم الاستقرار الذي تسببه التدخلات التي تقودها الولايات المتحدة، وتسعى روسيا لإثبات إحدى استراتيجياتها المركزية التي أعلنتها في السنوات الأخيرة، إذ قالت إن ما تخربه الولايات المتحدة، يمكن لروسيا أن تكون سببا في إصلاحه.

وأسهمت التدخلات الدولية في تفاقم عدم الاستقرار في ليبيا، سواء عبر الدعم العسكري أو عرقلة جهود السلام، ورغم عدم تأكيد أن إطالة الصراع كانت الهدف المباشر، إلا أن تضارب المصالح بين الأطراف الخارجية والقيادات الليبية في الشرق والغرب أدى إلى تمديد النزاع، فالدعم العسكري عزز توجه الحلفاء المحليين نحو الحلول العسكرية بدلاً من السبل الدبلوماسية، مما ساهم في استمرار الصراع المسلح

أولاً ـ النتائج:

1ـ تعدد الأطراف الداخلية وتنازع الشرعية أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة وانقسام السلطة التنفيذية والتشريعية والعسكرية، مما ساهم في تعقيد مسارات الحل السياسي.

2ـ الدور الإقليمي والدولي لم يكن محايدًا، بل اتسم بالتدخل المباشر وغير المباشر، حيث سعت قوى دولية وإقليمية لتحقيق مصالحها من خلال دعم أطراف متصارعة على حساب وحدة الدولة.

3ـ فشل الاتفاقات السياسية المتعاقبة (مثل اتفاق الصخيرات 2015) في إنهاء الأزمة بشكل نهائي يعود إلى غياب الإرادة السياسية، وعدم التزام الأطراف ببنود تلك الاتفاقات.

4ـ استمرار الصراع المسلح وانتشار المليشيات وتضارب المصالح الأمنية أسهم في تعطيل الانتقال السلمي، وفي خلق بيئة غير مستقرة اقتصاديًا واجتماعيًا.

5ـ التدخلات الدولية زادت من تعقيد المشهد الليبي، وغيّبت الدور الفعّال للأمم المتحدة التي لم تتمكن من فرض مسار سياسي موحد يُلزم جميع الأطراف.

ثانيًا ـ التوصيات:

1- دعم مسار المصالحة الوطنية الشاملة كمدخل أساسي لحل النزاع، وتجاوز الانقسامات القبلية والسياسية والمناطقية.

2- تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيا وتمكينها من العمل كميسر نزيه يضمن حيادية العملية السياسية دون تدخلات خارجية تُفرغ العملية من مضمونها.

3- الحد من التدخلات الإقليمية والدولية من خلال تفعيل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحظر توريد السلاح، وتشديد العقوبات على الجهات المعرقلة للحل.

4- دعم بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية الموحدة تحت سلطة مدنية، مما يساهم في الحد من الفوضى المسلحة وضبط الأمن الداخلي.

5- تشجيع إجراء انتخابات وطنية شفافة بإشراف دولي وضمانات حقيقية تقبل بها جميع الأطراف، كخطوة نحو إعادة الشرعية لمؤسسات الدولة.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجـــــــــع:

1- حمد قاسم حسين، "حرب العاصمة الليبية وتفاعلاتها الإقليمية والدولية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 22 مايو 2019، تاريخ النشر 22مايو، 2019، تاريخ الزيارة في 18ديسمبر2021، عبر الرابط :[bit.ly/2lydI7TEX] (bit.ly/2lydI7TEX). ص8.

2- فاتح خننو، الازمة في ليبيا: الفاعلون والسيناريوهات المحتملة، المجلة الجزائرية السياسية، مج 9، عدد 1، 2022، ص ،173.

3- هاني موسى، القبلية والجهوية وتعثر بناء الدولة الحديثة في ليبيا، مجلة سياسيات عربية، ع63، م11 2023م ص 50 -51.

4- أسماء رسولي، إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي " بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية " المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مج6، عدد6، 2021، ص 285.

5- أبو القاسم محمد مصباح، التعصب القبلي والجهوي والعرقي ودوره في عرقلة الإصلاح الوطني، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، الجامعة الاسمرية الإسلامية، مج 2، 2021، ص292.

6- بشير علي الكوت، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مرجع سابق، ص109.

7- رتيبة لعياضي، تحديات بناء الدولة بعد الثورة في ليبيا، جامعة محمد خيضر –بسكرة، رسالة ماجستير، 2016-2017، ص108.

8- محمد علي عزالدين، "أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا"، أعمال المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، الأكاديمية الليبية – فرع مصراتة، 2020، ص. 592.

9- علي بن موسى، ليبيا بين الانقسامات والكوارث: التفتت السياسي والاستجابة الى فيضانات درنة، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية لمجلس الأطلسي ، تاريخ النشر 22أغسطس، 2024، تاريخ الدخول 19-03-2025 https://mecouncil.org/ar/publication

10- محمد عبد الحفيظ الشيخ، البعثة أي مقاربة جديدة للمصالحة في ليبيا؟ مجلة أبحاث قانونية وسياسية، مج09، ع01، 2024، ص126.

11- محمد لبوخ مدخل الديموقراطية التوافقية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا ما بعد 2011، مجلة الحوار المتوسطي، الجزائر، مج10، ع2، 2019، ص 64.

12- المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، تاريخ النشر 8-نوفمبر-2023 تاريخ الزيارة يوم (2024/12/26)، https://lcsms.info/?p=18741

13- جمال عبد الرحمن رستم، الانقسامات وتوجهات السياسة الخارجية الليبية 2011-2023، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2024، ص 4.

14- ابتسام عزام، عبد الله باتيلي يعلن استقالته: ليبيا توشك أن تفقد سيادتها، جريدة العربي الجديد ، تاريخ النشر 16ابريل 2024 ،تاريخ الزيارة (25-12-2024 الساعة 13:11 . https://www.alaraby.co.uk/politics/

15- محسن رمضان جابر، إثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011-2023) مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م مج20 العدد1، 2023، ص13.

16- ايمان محمود احمد وآخرون، تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وافشال عليه التحول الديموقراطي في ليبيا بعد الثورة " رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2018، ص 76.

17- زيد برهم وآخرون، تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة واشال عملية التحول الديموقراطي في ليبيا بعد الثورة، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2018، ص58.

18- آية بدر، تفاعل القوى الكبرى مع الأزمة الليبية من التدخل العسكري إلى دعم إجراء الانتخابات، مجلة السياسية الدولية، مج 57، عدد227، 2022، ص189.

19- عبد الرؤوف الجروشي، أثر التدخل الدولي على الصراع الليبي في مرحلة ما بعد القذافي، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية ، تاريخ النشر29- يوليو-2023 تاريخ الدخول في 7 فبراير 2025 https://lcsms.info/the-impact-of-international-intervention-on-the-libyan/.

20- محسن رمضان، أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي "2011-2023"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، مج,20، ع1 ،2023، ص18.

21- مراد اصلان، ليبيا: التطورات والتوقعات، مجلة رؤية تركية، مج 3 عدد10، 73-98.

22- خالد حميد لساحتي ، مجلة السياسة الدولية، الولايات المتحدة والأزمة الليبية، كيف تغيرت المواقف مع تعاقب الإدارات؟" تاريخ النشر 18-08-2022 تاريخ الزيارة (11:40- 6 فبراير 2024). https://www.siyassa.org.eg/News/18343.aspx.

23- فيصل غازي ناصر، الدور الروسي في ليبيا بعد عام 2011م، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع79، 2024، ص420-444.

24- هاجر عبد الحليم، شوكة بالخاصرة الأوروبية، ماذا تريد روسيا من التدخل في الصراع الليبي؟، مدونات الجزيرة ، تاريخ النشر 28-06-2020، تاريخ الزيارة في 9 مارس 2025، https://www.aljazeera.net/blogs/2020/6/28/

25- قريدة عديدة، التدخل الروسي في ليبيا، مجلة المفكر، مج 18، عدد01، 2023م، ص287-301.

26- عبد الرؤوف الجروشي، أثر التدخل الدولي على الصراع الليبي في مرحلة ما بعد القذافي،المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية ،تاريخ النشر 29-07-2023 تاريخ الزيارة في 7 فبراير 2025 https://lcsms.info/the-impact-of-international-intervention-on-the-libyan/ .